٥ مواكب الفساد .. ومراكب التنمية

ما أروع الحرية.... وما أقبح الاستبداد والطغيان... وما أجمل الإبداع الذي يتفجر من وجدان مؤمن بمعان نبيلة صادقة تدافع عن حرية الإنسان وترسي مبادئ العدل والمساواة، تلك التي دعت إليها كافة أديان السماء وأكدها كل فلاسفة الأخلاق في العالم كأساس للحكم في كل زمان ومكان. لقد جاءت ثورة ٢٥ يناير بعد انتظار طويل وسنوات من الفساد والضياع، تلك التي عاشها المجتمع المصري بكل طوائفه وأطيافه لسنوات تجاوزت الثلاثين عامًا، أخرج خلالها المفكرون والمبدعون أفكارًا وإبداعات متنوعة وبجودة تكشف بحق عمق الفساد وبشاعة الجرائم التي ترتكب يوميًّا في حق الشعب، تحت مرأى ومسمع من الجهات الرقابية والأمنية والمنظمات الحقوقية، كما خرجت المقالات الصحفية واللقاءات الإعلامية لتبين - عن قرب - لصانع القرار بالصوت والصورة كافة الأوجاع الاجتماعية والصحية وفداحة المشكلات الاقتصادية وبشاعة المعاناة الإنسانية التي يتكبدها المواطن المصري كلما احتك بأفراد النظام أو بمؤسساته، وفي كل إبداع يخرج أو لقاء يتم كانت الحكومة "ودن من طين وأخرى من عجين" متخذة من "ثقافة التطنيش" منهاجًا لها في كل شيء. لقد تبلد حس النظام وشاخت رموزه، وتسلل حلم الخلاص إلى نفوس العامة، وتخيلنا .. وكان كلنا أمل في أن يقوم النظام بإصلاح ذاته وتقويم عيوبه؛ حرصًا على استقراره واستمراره، ولكن

يبدو ذلك فقط هو عقل العامة الطامحة، فلم يخطر ببالنا أنه نظام هش جبان، لم يملك من مقومات البقاء سوى صوت أجش يهدد كل من يرفع صوته بقانون الطوارئ، ذلك القانون الذي أعده النظام خصيصًا لحماية مفاسده. وتمكن النظام من خديعة نفسه مرارًا، فراح يواجه الفقر بإنشاء بعض الأجهزة مثل المجلس القومي للطفولة والأمومة، وصندوق مكافحة الإدمان، وصندوق تطوير العشوائيات، والصندوق الاجتماعي للتنمية، وأخذ يضخ المعونات الأجنبية في هذه الأجهزة التي جعل تبعيتها لمجلس الوزراء مباشرة، مليارات من المعونات الأجنبية خصصت لهذه الأجهزة، وأسفرت كل هذه الجهود ومليارات الدولارات عن:

- أسفرت جهود المجلس القومي للطفولة والأمومة عن أن مصر من أكثر دول العلم من حيث عمالة الأطفال، وختان الإناث، والإتجار بالبشر، وتجارة الأعضاء، وراحت معظم المنح لجيوب العاملين في هذه الأجهزة، الذين كانوا يتقاضون رواتبهم بالدولار وأحيانًا باليورو، وانتهى الأمر بتحويل هذا الجهاز إلى وزارة بين يوم وليلة، وزارة لم يتجاوز عدد العاملين فيها ١٠٠ فرد ... وبعد الثورة آلت المجلس لوزارة الصحة مما زاد الطينة بلة.
- كما أدت المعونات الموجهة لصندوق الإدمان إلى انتشار البانجو بين تلاميذ المدارس الإعدادية وعلى ناصية الطرقات، وكأن هذه المعونات خصصت لانتشار التعاطي وليس منعه، فكيف تمنع الحكومة تداول المخدر، وتغض الطرف عن زراعته والإتجار فيه.
- أما صندوق تطوير العشوائيات، فوفقًا للإحصائيات والتقارير المحلية والدولية تتضاعف العشوائيات عام بعد الآخر، نظرًا لتزايد معدلات الفقر وغياب سياسة واضحة للمناهضة، فمثلًا كانت المحليات تغض الطرف عن البناء في

الأراضي الزراعية، أثناء انتخابات مجلسي الشعب والشورى، حتى يضمنوا ولاء المخالفين وكسب أصواتهم لصالح مرشحي الحزب الوطني الحاكم، ومن ثم فكلما ساهم الصندوق في تطوير منطقة عشوائية أو إخلائها، ظهرت مناطق أخرى أشد عشوائية وضراوة.

- أما الصندوق الاجتماعي للتنمية، فقد كان الخدعة الكبرى التي خدع بها النظام شعبه، مؤكدًا أن هذا الصندوق جاء لمحاربة الفقر والحد من البطالة، وتم ضخ مليارات الدولارات فيه من القروض للمشروعات الصغيرة إلى المنح التي تقدم في صورة خدمات للمواطنين، وكشفت كل الدراسات والتقارير أن هذا الجهاز استشرى فيه الفساد للركب، حيث تضاعفت نسب الفقراء في مصر، حتى أن ١٥ مليون مواطن مصري يعيشون تحت خط الفقر، وأكثر من ٨٠٪ من الشعب يحصلوا بجدارة على لقب فقير، فضلًا عن انتشار البطالة بين كافة الفئات والمؤهلات، وذلك لأن الصندوق تحول إلى القيام بوظيفة بنك مصرفي بإجراءات مخففة، كان يحصل على القرض من الدول الأجنبية بـ (٥ ,٠٪) ويقرضه للجمعيات الأهلية (٥ ,١٠٪) وتقوم الجمعيات بإقراضه للشباب من ١٦ إلى ١٨ ٪، مما أدى إلى تعثر الشباب عن السداد وفشلت مشروعاتهم، وأصبحت الفوائد تتضخم داخل الصندوق، الذي تم تعيين معظم العاملين فيه بالواسطة والأقارب ومن المحاسيب، ولم يكف النظام عن خدعة الشعب فأنشأ هيئة الرقابة الإدارية وجعل لها فروع في كل محافظة، وخصصها في كشف الفساد، وجعل القائمين عليها من جهاز الشرطة ومؤسسة الجيش أولئك الذين تم تدريبهم على الولاء للنظام ومناصرة المحاسيب ومحاسبة الضعفاء؛ وصحونا جميعًا بعد ٣٠ عامًا من الحكم، مكتشفين أن النظام قد سرق الشعب، وبدد ممتلكاته لصالح حفنة من

رموزه المفسدين، وكأن جهاز الرقابة جاء لحماية هؤلاء، والتستر على مفاسدهم في كل المجالات، وأن معظم القضايا التي كشفها الجهاز هي لأفراد ارتكبوها لظروف بيئية معينة، ربما دفعتهم إليها بيئة الفساد المستشرية في المجتمع.

- ومن هنا فإنني أخاطب الحكومة والبرلمان بسرعة إنهاء تبعية أي أجهزة تنموية لسيادة مجلس الوزراء مباشرة فقد مضى زمن الهوانم والجنرالات. وأن تضخ التمويلات دائمًا في وزارة جديدة تسمى وزارة التنمية وشئون المجتمع يتم إنشائها بفكر مختلف قادر على التعامل مع منظمات المجتمع المدني في إطار رقابي محترم يضمن فعالية التنفيذ مع احترام قيمة التطوع والعمل على إعلاءه.

□ □ □ □